العدالة الاجتماعية بين السياسي والاقتصادي

محمد العجاتي

مدير منتدى البدائل العربي للدراسات

يتكون هذا التدريب من العناصر التالية:

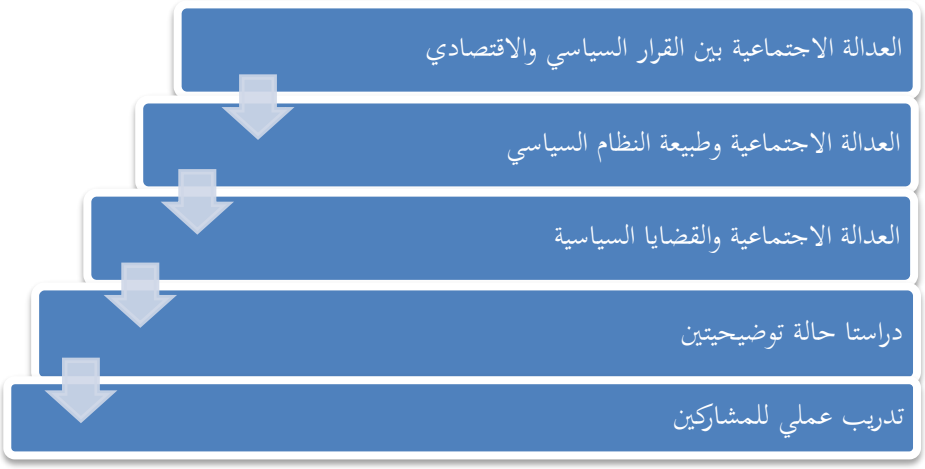

أبرزت تجربة حربين عالميتين حقيقة أن الحرب بتكاليفها البشرية والمادية الباهظة أخطر من أن تترك للجنرالات، فعمل هؤلاء يجب أن يأتي تحقيقا لغايات يضعها المجتمع –عبر ممثلين سياسيين منتخبين، هم أقدر من غيرهم على تحديد الهدف والأولويات، وتقدير مدى استعداد الجماهير لدفع الثمن اللازم لتحقيقها–وتحت رقابته الصارمة. وكانت هذه قفزة ثانية للأمام، تنتقل بموجبها القرارات المصيرية التي تؤثر في حياة الملايين إلى يد الجماهير، والتي يعمل تحت إشرافها كل خبير أو أمير يناط به اتخاذ وتنفيذ هذه القرارات. وما يمكن قوله عن الحرب الأخطر من أن تترك للجنرالات، يمكن أيضا أن يقال عن الاقتصاد والقرارات الاقتصادية. فالقرار الاقتصادي في الكثير من الأحيان يكون أوسع تأثيرا من القرار العسكري، ومن ثم فإن قرارات السياسة الاقتصادية يفترض أيضا أن تكون أخطر من أن تترك للاقتصاديين والخبراء الفنيين. إلا أن المفارقة المذهلة التي شهدها القرن العشرون هي أن الاقتصاديين نجحوا فيما يبدو فيما أخفق فيه الجنرالات.

ولعل هذا ما يتضح من تسويق العديد من السياسات الاقتصادية التي أضرت بوضعية **العدالة الاجتماعية** في مصر منذ السبعينيات مرورا ببرامج الإصلاح الاقتصادي التي اتبعت في عدة دول عربية من قبل العديد من الفنيين على اعتبار أنها خيارات فنية ضرورية لا تحتمل التأخير، ثم ما إن تكتشف الجماهير فشل هذه السياسات حتى يتم اتهام النظم بأنها تستعين بأهل الثقة دون أهل الخبرة وهو ما يسارع الخبراء إلى ترديده، رغم أنه ليس بالضرورة هناك حلول فنية لمثل هذه المشكلات، بل إن تجارب دول عديدة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا أثبتت فشل الحلول الفنية وإن بدرجات متفاوتة بحيث الحلول الفنية القوية تعمل كمسكنات لفترة أطول بينما الأضعف لا تستطيع الصمود في وجه أزمات وعيوب النظام الاقتصادي وقد تسبب أزمات خطيرة في حالات كثيرة، لأن الغائب هنا عن هذه السياسات هو الجماهير وتمثيلها ورقابتها لأنه في الواقع ليس هناك وصفات مدرسية لحل مشكلات اجتماعية بل إن أي سياسة اقتصادية ما يقف معها أو ضدها من تمثل مصالحهم أو تتعارض معها لأنها ليست في الأصل وصفات فنية محايدة أو موضوعية ولا يفترض فيها أن تكون كذلك[1]، فما وصف بأنه أخطاء فنية ناتجة عن سوء الإدارة أو التطبيق للسياسات الاقتصادية هو في حقيقته اختيار اجتماعي وسياسي واضح لخدمة فئات اجتماعية معينة ترتبط عادة بالنظام الحاكم في تحالفات ما.

أولا: العدالة الاجتماعية بين القرار السياسي والاقتصادي

مثلت الثورات العربية ضرورة لتبني **العدالة الاجتماعية** إلا أن التطورات التالية أعاقت هذا المسار، إلا أن هذا التأثير ليس في اتجاه واحد بل هو تأثير متبادل فكما أن عثرات التحول الديمقراطي على المسار السياسي قد اثر سلبا على السياسات الخاصة **بالعدالة الاجتماعية**، فان غياب هذه السياسات لم يمكن نظم ما بعد الثورات من تفكيك شبكات المصالح التي تمكنت بسبب تأخر هذه السياسات من الخروج من حالة الترنح التي أصابتها بعد الثورات واستعادة زمام الأمور في المجال الاقتصادي في بعض الحالات والسياسي في البعض الآخر، كما أن انفجار بعض دول الثورات وتحولها لساحات حرب أهلية مثلما في سوريا أو ليبيا، وحالة عدم الاستقرار مثل الحالة اليمنية والمصرية؛ كان لهم كذلك أثرهم السلبي في التوجه نحو سياسات اقتصادية تفرض نمط تنمية لصالح الغالبية وليس نمو يصب في صالح طبقة بعينها. كما أنا بعض القضايا التي احتلت الساحة والجدل العام وأدت على استقطاب سياسي حاد مثل نقاشات الهوية (إسلامي/ مدني) وطبيعة النظام السياسي من منظور ضيق (رئاسي/ مدني) قد همشت النقاشات حول العدالة الاجتماعية على حد كبير.

يرصد الناقدون لنظرية "أهل الخبرة" ثلاث قواعد أساسية يقوم عليها عمل الخبراء الفنيين، هي:

ثبات الكون	مناطق فنية آمنة	الواقعية
تصوير الظروف الاجتماعية في "المجتمعات التقليدية" على أن لها وجودا طبيعيا وأزليا. فالتفاوت في ملكية الأراضي مثلا يجد أصوله في ظاهرة الملكية الفردية للأراضي التي تعد ظاهرة طبيعية موجودة من قدم التاريخ، والمجتمع الريفي في مصر مثلا لم تتغير أوضاعه منذ آلاف السنين، ولا يمكن لها أن تتغير إلا بتدخل "علمي" لزرع قوانين التحديث في هذا المكان المستعصي على التحديث. ويصور ميتشل في أحد أكثر فصول كتابه طرافة الكيفية التي يتم بها كتابة تاريخ أسطوري لحال المجتمع الريفي في مصر، يتجاهل أن هذا المجتمع مر بتحولات هائلة أخطرها إدخال نظام الملكية الفردية للأرض الزراعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأن كثيرا من ظروفه ومشاكله ليست نتاجا لتقليديته وإنما لظروف تاريخية معينة، وفي أحيان كثيرة، لأنماط تحديث مشوهة.	تحديد "مناطق فنية آمنة" يختص بها الخبراء وحدهم ولا ينبغي أن يتطرق إليها الساسة. فما أن يأتي الحديث عن قضايا التنمية أو إدارة أي شأن اقتصادي حتى تتم الإحالة الفورية إلى رأي الفنيين، بل إن تطورات عديدة في العقود الماضية أدت إلى إخراج القرارات الفنية – في المسائل الاقتصادية – من دائرة الإشراف السياسي (مثال: التوجه نحو زيادة "استقلالية" البنوك المركزية، أو نقل عملية صنع القرارات الاقتصادية في العديد من الدول النامية من البرلمانات إلى الأجهزة التنفيذية "المتخصصة")، ووصل الأمر في بعض الحالات إلى إخضاع العمل السياسي وكافة شؤون المجتمع إلى اعتبارات الكفاءة الاقتصادية بالمعنى الفني الضيق (بلغ ذلك في بعض الأحيان مستويات فجة في بعض دول أمريكا اللاتينية عندما كان يتم حل برلمانات بدعوى أنها تتخذ قرارات غير رشيدة اقتصاديا).	التأكيد على ضرورة "الواقعية" وقبول أية مشاكل ناجمة عن تطبيق سياسات الخبراء (كتفاقم الخلل في توزيع الثروة، أو ارتفاع معدل البطالة)، باعتبارها كلفة إنسانية لابد منها حتى تؤتي السياسات "العلمية" ثمارها، وليست نتيجة لانحياز اجتماعي كامن في هذه السياسات العلمية ذاتها.

بين المطالبة بالواقعية، وبناء المناطق الفنية الآمنة، تتحقق هذه المتتالية المأساوية التي عاشتها كثير من الدول النامية: ففي البدء يتم فصل الحيز الاقتصادي عن أية اعتبارات سياسية أو اجتماعية أو أخلاقية، باعتبار أن المسائل الاقتصادية ذات طبيعة فنية بالأساس، ثم يتم إعادة تعريف الاقتصاد، بحيث لا ينظر إليه كأحد جوانب الحياة، وإنما –على حد تعبير الاقتصادي الشهير **جاري بيكر** الحائز على جائزة نوبل عام 1992– كمنطق علمي للتفكير وحساب الجدوى يمكن تطبيقه على كافة مجالات الحياة، ومن ثم يتم إسقاطه على سائر قضايا المجتمع لتخضع جميعها لحسابات الربح والخسارة (هل يخطر مثلا على بال القارئ الحديث الممجوج عن عدم "استفادة" مصر من التزامها العربي وتضحياتها من أجل القضية الفلسطينية؟)، لتكتمل الحلقة التي تبدأ بإخراج الاقتصاد من دائرة رقابة المجتمع، وتنتهي بعودته للهيمنة على كل مقدرات المجتمع.

وتضرب لنا التجربة البيروانية في عهد الرئيس **ألبرتو فوجيموري** (1990–2000) مثالا بالغ الدلالة لهذه الحلقة الخبيثة: ففي البدء يتحلل الرئيس فوجيموري من وعوده الانتخابية ويتبنى برنامجا محافظا بدعوى أن هذه هي مقتضيات الإصلاح الاقتصادي، ثم يدفع بأن قضايا الاقتصاد هي قضايا فنية لا ينبغي أن يتحدث فيها غير المتخصصين، وعندما اعترض البرلمان المنتخب على هذه السياسات، قام فوجيموري بحل البرلمان عام 1992 بدعوى أنه يعوق الإصلاحات!! وهكذا فإن ما بدأ بإخراج السياسات الاقتصادية من نطاق إشراف البرلمان المنتخب، انتهى بأن تصبح الاعتبارات الاقتصادية "الفنية" معيارا لتحديد صلاحية البرلمان المنتخب للاستمرار في الحكم!!

ثانيا: العدالة الاجتماعية وطبيعة النظام السياسي

منذ انهيار المنظومة الاشتراكية وهناك محاولات دائمة لفرض نمط تنموي محدد من جانب النظام الرأسمالي سواء عبر العلاقات الثنائية بين دول غرب أوروبا والولايات المتحدة من جانب ودول العالم الثالث بما فيها الدول العربية من جانب آخر، أو عبر المؤسسات التمويلية الدولية. وقد لعبت هذه المؤسسات دورا بارز في هذا الإطار عبر سياسات ما أطلق عليه حينا إعادة هيكلة وتارة تكيف هيكلي أو أحيانا إصلاح اقتصادي، لفرض النمط الرأسمالي وإدماج اقتصاديات العالم الثالث في عملية العولمة، وتقييد قدرات هذه الدول وفتح أسواقها أمام الشركات الغربية بشكل غير عادل عبر اتفاقيات مثل اتفاقية التجارة الحرة (الجات) هذه السياسات في الحقيقة لم تؤد إلى زيادة الاحتكارات الدولية وزيادة الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ارتفاع نسب الفقر في العالم الثالث، كما تشير التقارير التالية[2]:

تقرير الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية:	يعيش حوالي واحد من كل خمسة تحت خط الفقر في المناطق النامية بحوالي 1.25دولار يوميا.
تقرير منظمة جالوب العالمية عن الفقر في العالم:	• قرابة ٢٢٪ من سكان العالم تحت خط الفقر الذي يعرفه البنك الدولي بأن يعيش بمعدل دولارين في اليوم الواحد فقط. • حوالي 16% من سكان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعيشون على 1.25 دولارا أو أقل في اليوم بينما يعيش 28% من سكان المنطقة على 2 دولارا أو أقل في اليوم. • مناطق أفريقيا تعيش أسوأ أنواع الفقر في العالم بحيث يعيش 54% من تعداد السكان في 27 دولة مختلفة من أفريقيا في فقر مدقع. • لا يتجاوز عدد السكان الذين يعيشون على 1.25 دولار في اليوم نسبة 1% في المناطق المتقدمة اقتصاديا مثل أستراليا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، كندا وأوروبا، وبذلك تكون مناطق الفقر في العالم في دول العالم الثالث.

حيث كان منطق التمثيل دائما في أساس الديمقراطية الحديثة، ولكن ليس في الديمقراطية الكلاسيكية. ففي الديمقراطية الليبرالية هناك فصل بين الثلاثة مجالات الاقتصادي، السياسي، والاجتماعي. يتم استبعاد المجالات الاقتصادية والاجتماعية من الديمقراطية. يرى **ستانلي مور** أن هذا يحدث "عندما يأخذ الاستغلال شكل التبادل والديكتاتورية تميل إلى اتخاذ شكل من أشكال الديمقراطية." ويصبح اليوم هذا الفصل بين المجالين أمرا مفروغا منه في الخطاب العام. ولكن إذا كنا لا نقبل فكرة استقلالية الاقتصاد، والفارق بين أولئك الذين يحكمون وأولئك الذين يحكمونهم، واستقلالية المجال السياسي، وما إلى ذلك، ينهار الصرح كله ببساطة مثل بيت من ورق. فالديمقراطية الحديثة التي تأسست على الفصل بين المجالات الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية، فيتم استبعاد الاقتصاد والمجتمع من الحوكمة الديمقراطية. يرتبط هذا الفصل بين المجالات ارتباطا وثيقا بفكرة التمثيل: فتقتصر صلاحيات الحكومة على المجال السياسي وتركز في المقام الأول على ضمان الحقوق الفردية والحريات المدنية (بما فيها الحق في الملكية الخاصة)، ويتم الاحتفاظ بالمشاركة السياسية على مبعدة من الحياة الاقتصادية والمدنية.[3] وهو ما يمكن النخبة الحاكمة من تشكيل شبكة مصالح تظل مسيطرة حتى لو تغيرت الوجوه، ويقتصر تداول السلطة على ذات النخب ولصالح ذات الفئات. وهو ما يعكسه في الديمقراطيات الغربية تراجع نسب المشاركة في الانتخابات، وتغير نمط التصويت ما بين اليمين واليسار بشكل تبادلي يدل على أنه تصويت عقابي أكثر منه تصويت يعبر عن رضاء او اقتناع ببرامج وسياسات الأحزاب المختلفة.

على الجانب الأخر ففشل التجربة الاشتراكية يرجعه الكثيرون في الأساس إلى غياب القواعد الجماهيرية التي يمكنها الدفاع عن المرتكزات والمكتسبات الاجتماعية التي تحققت خلالها لغياب الديمقراطية والتشكيلات الاجتماعية التي يمكنها القيام بذلك، وعلى الجانب الآخر تعاني الرأسمالية من أزمة تمثيلية مرتبطة بغياب سياسات للعدالة الاجتماعية. وتعد تجربة التحرر الوطني في دول العالم الثالث دليلا أخر على ذلك فقد تمكنت النظم التي تلت نظم التحرر الوطني من إفراغ كافة السياسات الاجتماعية التي اتخذت بعد التحرر من مضمونها بسهولة ودون مقاومة، لتأميم المجال العام في هذه الدول، وتحول هذه الحقوق إلى منح يستطيع من منحها أن يسحبها متى شاء.

ويطرح الشكلان التاليان أمثلة على طبيعة العلاقة بين النظام السياسي والعدالة الاجتماعية

- مشاركة المواطنين في القرارات المتعلقة بوضعيتهم الاجتماعية.
- خلق توافق مجتمعي حول القضايا.
- دعم الفئات الأكبر من حيث العدد.

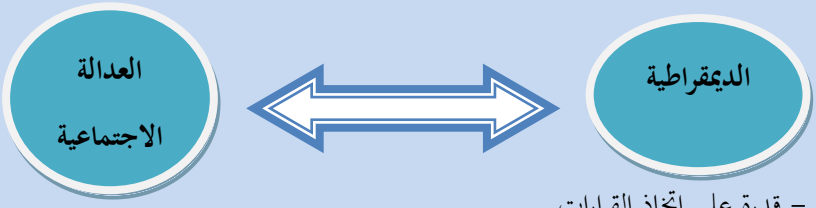

- قدرة على اتخاذ القرارات.
- تمثيل حقيقي لفئات المجتمع.
- التقليل من حدة الصراعات الاجتماعية.

- رفع مطالب المناطق المختلفة.
- إعادة توزيع الثروات على مستوى المناطق.
- القدرة على الوصول للفئات الأكثر احتياجا.

- تماسك بناء الدولة والاستقرار
- اندماج المواطنين في النظام السياسي وتعزيز الديمقراطية التشاركية.
- تقليل الفجوات بين المناطق المختلفة في نفس الدولة.
- تنمية شاملة جغرافيا.

ثالثا: العدالة الاجتماعية والقضايا السياسية

تعتبر القضايا السياسية التي تثار في مجتمع ما حول طبيعة العلاقة بين السلطات المختلفة أو الأولويات التشريعية، محورا أساسيا في طرح **العدالة الاجتماعية** على الأجندة السياسية ليس فقط للسلطة إنما كذلك للمجتمع. فطرح القضايا السياسية من منظور أحادي منفصل عن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية يؤثر بالسلب على قضيتنا، على سبيل المثال الحديث عن الهوية وجدل الديني والمدني، أو النظام السياسي برلماني أم رئاسي، وحتى إجرائي مثل قضية الدستور أولا، فتناول مثل هذه القضايا دون التطرق لانعكاساتها على المواطنين وحياتهم اليومية وتأثيرها على السياسات المرتبطة بمعيشة المواطن تهمش من قضايا العدالة الاجتماعية. والعكس أي أن تناول هذه القضايا من أبعادها المختلفة يقوي المفهوم ويضع **العدالة الاجتماعية** على أجندة صانع القرار، وتجعله ملزما بالتعامل معها. [4]

مثال للتوضيح

لا يخفي على أي متابع على الساحة أن قضية طبيعة الدولة وخاصة الهوية هي الأكثر بروزا على السطح خلال فترة السابقة، بل إنها قد شكلت مصدرا للاستقطاب تبنته الأحزاب الدينية التي ترى فيه مصدرا لقوتها، وانجرت له أحزاب من تيارات مختلفة عندما لم تجد رؤى وبرامج جادة تقدمها للتغيير المنشود بعد الثورات العربية فمثل هذا الاستقطاب غطاء ملائما لعملها تخفي ورائها ضعف قدراتها على تبني سياسات اجتماعية لصالح جموع المواطنين الذين نزلوا إلى الميادين خلال الثورة، فضلت هذه الأحزاب الدينية والمدنية جر هذه الجموع لموضوعات تتقنها هذه لأحزاب بدلا من أن تركز عملها على السياسات التي تطالب بها الشعوب. وللأسف انجر اليسار في عدة دول إلى هذه المعركة بدلا من أن يقبض على بوصلة الجماهير، فانساق وراء أفكار اليسار الحداثي الذي لا يري في الفكر اليساري إلا البعد التنويري الفكري.

السياسات العامة ليست منفصلة عن السياسات المتعلقة **بالعدالة الاجتماعية** حيث أن طبيعة السياسات العامة ودورة صنع السياسات العامة تؤثر بشكل كبير على السياسات العامة:

فالسياسات العامة تنقسم لأربعة أنواع أساسية:

تبني أحد أنواع السياسات العامة دون باقي الأنواع، وغلبة نوع على الأنواع الأخرى يؤدي إلى خلل في السياسات العامة كحزمة، وهو ما ينعكس سلبا على أي سياسات متعلقة **بالعدالة الاجتماعية**، فبدون سياسات تنموية سيكون من الصعب تطبيق سياسات مرتبطة **بالعدالة الاجتماعية** بشكل كاف، وبدون سياسات توزيع لن نتمكن من إيصال أثر هذه السياسات إلى عموم المواطنين، وبدون إعادة توزيع فلن تصل السياسات للفئات غير المستفيدة بشكل مباشر من هذه السياسات وستظل قاصرة على فئات بعينها. وبدون سياسات تنظيمية لن نتمكن من ضمان ضبط واستمرارية هذه السياسات.

أما دورة صنع السياسات العامة:

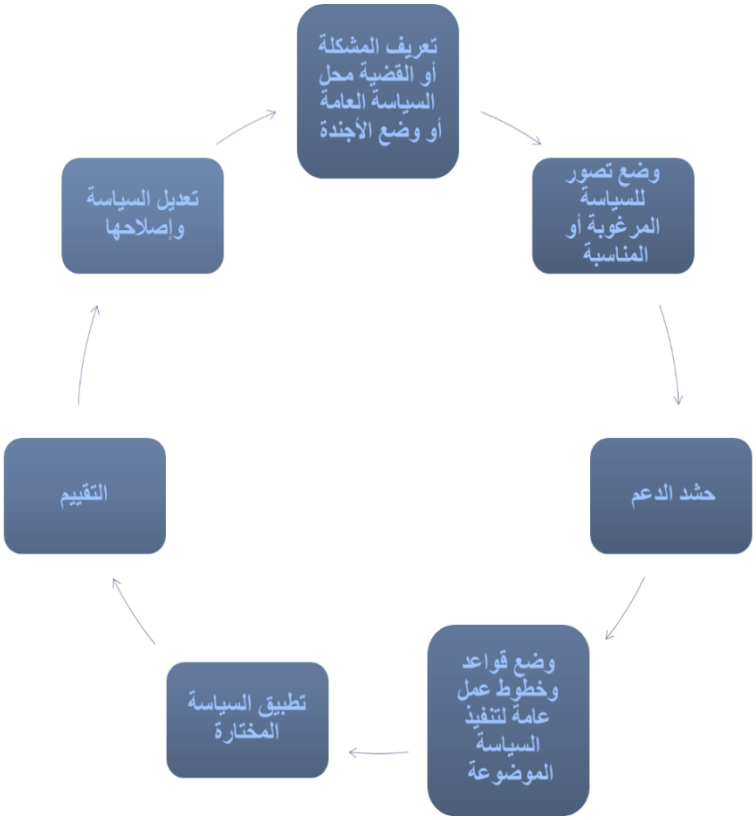

توضح أهمية الحشد كمكون أساسي من عملية صنع وتنفيذ السياسة العامة، فإذا كانت مرحلة الحشد مبكرة فذلك دليل على الطبيعة الديمقراطية للنظام، إذ يتحول إلى مشاورات وتحديد احتياجات المواطن وإشراكه في عملية صنع القرار. وكلما كانت متأخرة فذلك يمثل حشد بهدف تنفيذ رؤية وسياسات النظام دون العودة للجماهير في تعبير عن الشكل السلطوي التقليدي الذي يتخذ فيه القائد الملهم القرار وتقوم الجماهير بتنفيذه.

خلاصات:

كما أن هناك ارتباط مباشر بين تنفيذ سياسات **العدالة الاجتماعية** والتطور السياسي في البلدان العربية فهناك شروط أساسية حتى يمكن أي نظام من انتهاج سياسات **عدالة اجتماعية** جادة وفعالة:

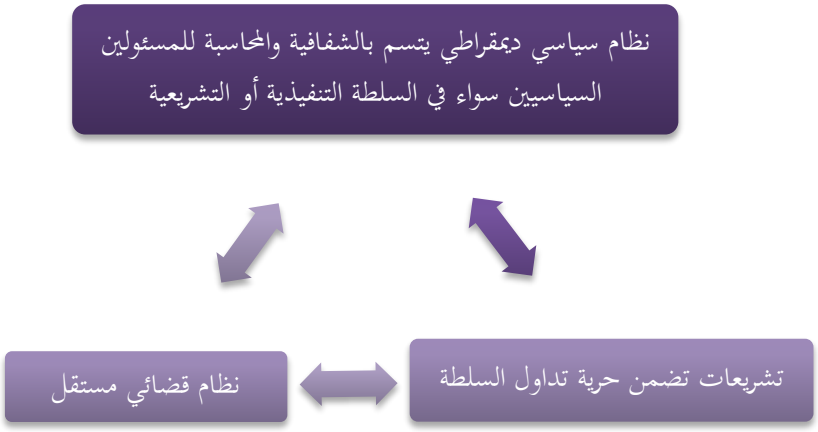

إلا أن هذا النمط الديمقراطي التقليدي هو الآخر ليس بكاف في هذه المرحلة التي تحتاج كما أسلفنا إلى: [5]

تفكيك شبكات المصالح المسيطرة منذ ما قبل الثورات.

ديمقراطية تفعيل دور المواطن والكيانات الممثلة للمصالح المختلفة عبر عملية تشاركية على النمط السائد في دول أمريكا اللاتينية التي شهدت تحولا ديمقراطيا في الحقبة الأولى من هذا القرن participatory democracy.

كما أن البعد الدولي هو جزء أساسي من تكوين السياسات المعادية للعدالة الاجتماعية فالمواجهة الداخلية لن تكون كافية دون:

تنسيق إقليمي ومواجهة إملاءات المؤسسات التمويلية الدولية عبر تشكيل جبهة من الدول النامية تؤثر على أجندة هذه المؤسسات لإيقافها في أقل الحدود أو فرض أجندة بديلة في أقصى الطموحات.

هذه الجبهة يجب أن تتمثل في أشكال تنظيمية وحركات، وكيانات بديلة.

وهنا يأتي دور القوى الاجتماعية من أحزاب وحركات ونقابات ومؤسسات مجتمع مدني في تأسيس تحالفات دولية داعمة بل وأحيانا مؤسسة لهذه الكيانات التي قد تتمكن في مرحلة تاريخية لاحقة أن تمثل ما هو أكثر من كونها مصدر ضغط على هذه المؤسسات الدولية وإنما كذلك بديلا لها، في ظل أزمات النظام الرأسمالي وإعادة تشكل الخريطة الدولية قد تكون هذه المرحلة أقرب مما نتخيل وغياب البدائل لن يكون في صالح إلا القوى المعادية لمفهوم **العدالة الاجتماعية** المسيطرة حتى تاريخه.

دراسة حالة:1 عيد الفلاح

تحتفل مصر كل عام بعيد الفلاح المصري وهو العيد الذي يواكب صدور أول قانون للإصلاح الزراعي الذي أصدره الرئيس الراحل **جمال عبد الناصر**، في 9 سبتمبر 1952، ويقوم على تحديد سقف للملكية الزراعية في محاولة لإعادة الحقوق الضائعة إلى الفلاح المصري، الذي عاش أجيرا يعاني السخرة في ظل ولاة مستبدين، وفي هذا اليوم قام عبد الناصر بتوزيع عقود ملكية للأراضي الزراعية التي استقطعت من الإقطاعيين أصحاب المساحات الشاسعة ليتملكها الفلاحون الصغار.

وفي هذا الإطار أكد الدكتور **عاصم الدسوقي**، المؤرخ المصري وأستاذ التاريخ المعاصر، أن قانون **الإصلاح الزراعي** الذي أصدره الرئيس الراحل **جمال عبد الناصر** يوم 9 سبتمبر عام 1952 يعد أول قرار لثورة يوليو بعد قيامها بشهرين، مشيرا إلى أنه منذ ذلك التاريخ تم اعتماده عيدا للفلاح المصري. وأوضح "الدسوقي" في تصريح خاص لـ "صدى البلد" أن قانون **الإصلاح الزراعي** صدر لإعادة بيع ملكية الأراضي الزراعية حيث أنه في ذلك الوقت كان 0.5% من أفراد الشعب يمتلكون 99% من الأرضي الزراعية في مصر، مشيرا إلى أن "عبد الناصر" فكر في إعادة توزيع الملكية لتحقيق التوازن الاجتماعي وتحجيم طبقة كبار الملاك من مصدر القوة السياسية في الريف.

وأشار المؤرخ المصري إلى أن قانون **الإصلاح الزراعي** قد طرح في الصحافة في ذلك الوقت لمناقشته بشكل اجتماعي، وكان حزب الوفد قد وافق عليه ولكن اعترض على أن يكون الحد الأقصى للملكية 200 فدان للفرد واقترح أن يكون الحد الأقصى 500 فدان للفرد .وأضاف أن مرشد الإخوان آنذاك **حسن الهضيبي** طالب الرئيس الراحل "عبد الناصر" أن يكون الحد الأقصى 500 فدان للفرد. وأكد أستاذ التاريخ المعاصر أن علي ماهر باشا رئيس ديوان الملك ورئيس الوزراء في ذلك الوقت ومن كبار ملاك الأراضي الزراعية قد تقدم باستقالته اعترضا على قانون **الإصلاح الزراعي** في 8 سبتمبر، مضيفا أنه في اليوم التالي 9 سبتمبر تم تعين اللواء محمد نجيب رئيسا للحكومة وصدر القانون 9 سبتمبر.

نقاش حول:

1- حول أسباب القرار السياسية.

2- حول مواقف الأطراف المختلفة.

دراسة حالة 2: أين دعمي؟[6]

في كتابه "حكم الخبراء،" السابق الإشارة له يطرح **تيموثي ميتشل** بشكل متكرر في الفصول المختلفة المتضمنة دراسات في التاريخ الاقتصادي لمصر، والتي يسوق خلالها أمثلة عديدة من حقب مختلفة، لعل أكثرها طرافة ذلك الخاص بقضية الدعم الحكومي، والمناظرة الدائرة حو جدواه الاقتصادية. فميتشل يتحدى التصور الشائع عن تراجع مستويات الدعم في مصر خلال عقد التسعينيات في ظل برنامج الإصلاح الهيكلي، ويدفع بأن ما حدث فقط هو تغير الشرائح الاجتماعية المتلقية للدعم. وهنا تكمن مفارقة تقليدية في الخطاب الإعلامي حول موضوع الدعم، فالدعم الذي يتم الحديث عنه عادة هو الدعم المقدم للفقراء، بينما تسقط منه كافة أشكال الدعم المقدمة للأثرياء (يشير كتاب ميتشل منها إلى الإعفاءات الضريبية، أو منح عقود مجزية من الحكومة أو من مشروعات المعونة الأمريكية لبعض رجال الأعمال، أو شق طريق سريع موصل لمشروع سكاني يرتبط النجاح في بيع وحداته بالدفع بقربها من العاصمة. إلخ). ولذا فإن الكاتب يرى أن الجدل الفني حول حكمة الإبقاء على الدعم الحكومي أو تقليصه يصبح غير ذي دلالة، إذ أن ما يحدث ليس مناظرة فنية حول الدعم، وإنما خيار اجتماعي بتغيير الشرائح المتلقية له. والخلاصة التي يؤكد عليها الكتابان هي أنه لا توجد حلول مدرسية textbook solutions لمشاكل المجتمع، فكل قرار فني يعبر بالضرورة عن خيار سياسي واجتماعي ينحاز لمصالح معينة ويستبعد مصالح أخرى.

تدريب عملي

حصلت الدولة XX من دول العالم الثالث على منحة مالية لمد طريق بري، وتركت الدول المانحة لحكومة هذه الدولة حق اختيار الطريق الذي تحتاجه في هذا التوقيت، وأمام هذه الدولة عدة مناطق يمكن لهذا الطريق ربطهما:

العاصمة	الميناء	مناطق صناعية	مناطق زراعية	منتجعات سياحية

علما بأن هناك عدة معطيات أساسية:

- **تشهد هذه الدولة انتخابات للسلطة صاحبة القرار بعد ستة أشهر من هذا القرار.**
- **نظام المحليات في هذه الدولة نظام مركزي إلى حد بعيد.**
- **يمثل قطاع السياحة مصدرا رئيسيا للدخل.**
- **53% من السكان يعيشون في المناطق الزراعية.**
- **العاصمة هي الأعلى كثافة سكانيا.**
- **المناطق الصناعية مناطق حرة تجذب عدد كبير من المستثمرين.**
- **هناك ميناء واحد في هذه الدولة.**

ما هو القرار الذي يمكن أن تتخذه الحكومة في ظل كل حكومة تتسم بالسمات المذكورة في الخانة الرأسية الأولي والثانية:

ديمقراطية	ميل	ربط بين	فسر سبب اختيارك	وضح الآثار +	وضح الأثار –
+	يساري				
+	يميني				
–	يساري				
–	يميني				

الهوامش:

[1]د. ياسر علوي، من الأمير إلى الخبير: هل هناك حل فني لأزمة سياسية؟ وجهات نظر، يوليو 2004.
عرض لكتابي: Teivo Teivainen، Enter Economism، Exit Politics: experts ، economic policy، and the damage to democracy (London: Zed Books, 2002). ليدخل الاقتصاد ولتخرج السياسة: الخبراء، والسياسة الاقتصادية، وإفساد الديمقراطية. تأليف: تيفو تيفينين
Timothy Mitchell, Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity, (Berkley: University of California Press, 2002) .
حكم الخبراء: مصر والسياسات الفنية والحداثة. تأليف: تيموثي ميتشل

[2]للاطلاع على تقرير البنك الدولي عن الفقر عام 2013، http://is.gd/sSXKTX

[3]) Dario Azzellini, Marina Sitrin, David Harvey (Foreword), They Can't Represent Us! Reinventing Democracy from Greece to Occupy, Verso, 2014.

[4] راجع مدونة، محمد أبو الغيط: "جدارية" الفقراء أولا http://is.gd/ihbpGX

[5]لمزيد من المعلومات راجع محمد العجاتي وآخرون، "من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية. نحو دستور مصري جديد (تجارب ورؤى)"، ورقة عمل من إصدار منتدى البدائل العربي للدراسات،
http://is.gd/AlqdsG

[6] ياسر علوي، مرجع سابق